Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978م على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية.

The Reflections of The Camp David Accords 1978 on the Arab- Israeli and the Palestinian Issue

سعاد زواوي souad zouaoui1، عبد المجيد بن عدة abd elmadjid ben adah2
1 المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة- ، Ecole supérieur des Eneignants de Bouzerea
Souadzouaoui99@gmail.com
2 المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة- ، Ecole supérieur des Eneignants de Bouzerea
Ambenadda2960@hotmail.com
المؤلف المرسل : سعاد زواوي souad zouaoui الإيميل: souadzouaoui99@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-07-16 تاريخ القبول : 2020-12-11

ملخص:

يتناول البحث اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978م وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، فقد نجحت إسرائيل في تحقيق هدفها من خلال عزل مصر عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي الإسرائيلي والاعتراف بها وتثبيت أركانها في أرض فلسطين بإبرامها صلح منفرد مع الطرف المصري برعاية أمريكية، مستبعدة بذلك الطرف الأساسي في الصراع وهو الطرف الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول توضيح المواقف الفلسطينية المختلفة من اتفاقية كامب ديفيد التي اعتبرها الطرف الفلسطيني أنها تشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948م، فبنودها لم تأت فقط لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية فحسب بل تضمنت وسائل و أنظمة وقوانين التي تمنع المقاومة الفلسطينية من استرجاع حقوقها، ولهذا نجد نتائج البحث تثبت لنا رفض المقاومة الفلسطينية في فترة السبعينات لمشاريع التسوية وتبنيها الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين لذا رفضت الاتفاقية جملة وتفصيلا، وكانت أخطر نتيجة هي خسارة المقاومة لأكبر دولة عربية – مصر- في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

كلمات مفتاحية: كامب ديفيد، منظمة التحرير الفلسطينية.، مشاريع التسوية، الكفاح المسلح، الاحتلال الإسرائيلي.

Abstract :

The research deals with the Camp David Accords between Egypt and Israel in 1978 and their reflections on the Arab-Israeli conflict and the Palestinian issue. Through these accords, Israel succeeded in achieving its goal by isolating Egypt from the Arab-Israeli conflict, and got its recognition and stabilization in the land of Palestine by concluding a unilateral peace with the Egyptian side under American auspices, excluding the main party in the conflict, the Palestinian party represented by the Palestine Liberation Organization, the only representative of the Palestinian people. Through this paper, we will try to clarify the various Palestinian positions on the Camp David Agreement, which the Palestinian side considered to be the most dangerous episodes of the hostile conspiracy since 1948. The agreement was rejected in full and in detail, and the most serious result was the loss of resistance to the largest Arab state, Egypt, in the face of The Israeli occupation.

Keywords : Camp David, the Palestine Liberation Organization, The Israeli occupation.

1. مقدمة:

لقد شغلت القضية الفلسطينية التي تسمى اليوم بقضية الصراع العربي الإسرائيلي المنطقة العربية والعالم منذ ظهورها إلى اليوم فالتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واكبت هذه القضية منذ حرب 1967م مهدت الطريق الى تسوية سياسية للنزاع العربي الفلسطيني، فالحرب أقنعت الكثير من النخب السياسية العربية بأن إسرائيل واقع دائم في المنطقة، ثم جاءت حرب 1973 التي استطاعت إزالة وصمة العار التي لحقت بالجيوش العربية في الهزائم السابقة، وظهر على إثر ذلك نشاط سياسي لفض النزاع العربي الإسرائيلي، وأصبحت فكرة التسوية هدف للسياسة الامريكية حماية لمصالحها في المنطقة فكثفت جهودها للتوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

وجرت نقاشات ومباحثات بين الجانب المصري والجانب الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وأثبتت مصر جديتها في السلام، فكانت زيارة أنور السادات إلى إسرائيل هي ذروة المسار حيث وضعت المنطقة على عتبة تاريخ جديد للصراع العربي الإسرائيلي هذا الأخير الذي لم يستثمر ما قدمته الجيوش العربية وخاصة المصرية في حرب أكتوبر 1973م، فقد انتهت زيارته إلى القدس ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد التي اصطلح عليها باتفاقية العار والخيانة، ورفضت جملة وتفصيلا في الأواسط الفلسطينية، فكانت الاتفاقية بمثابة اعتراف من أكبر دولة عربية بإسرائيل وإقرارها بملكية الأرض الفلسطينية لليهود.

وعليه فإن البحث في موضوع اتفاقية كامب ديفيد وتحليل ما جاء فيها وموقف الفلسطيني منها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية تشكل دفعا للبحث في مجرياته، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكاليات التالية: ما هو الإطار السياسي لعقد اتفاقية كامب ديفيد؟ وما مضمونها؟ والى أي مدى نجحت الاتفاقية في التخفيف من حدة الصراع العربي الإسرائيلي؟ وهل تحمل في طياتها ما يفيد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة ؟ وماهي ردود فعل الجماهير الفلسطينية ؟ وما موقف منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية منها؟ وماهي انعكاساتها وتداعياتها؟

وقد قمنا بعرض تفاصيل اتفاقية كامب ديفيد باستخدام المنهج التاريخي في عرض المسار التاريخي لها، والنهج التحليلي في دراستها ونقدها.

2. دراسة اتفاقية كامب ديفيد 1978م:

1.2. الإطار السياسي لاتفاقية كامب ديفيد 1978م:

تعتبر اتفاقية كامب ديفيد من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في منتجع كامب ديفيد الأمريكي يوم 17 سبتمبر 1978م، لوضع حد نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط، وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من الرئيس المصري أنور السادات[1] والرئيس الإسرائيلي مناحيم بيغن[2]، ورئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر[3] كشاهد على التوقيع، وأتى توقيع هذه الاتفاقية وانعقاد قمة كامب ديفيد على خلفية أحداث تاريخية مهمة بدأت بحرب أكتوبر1973م ونتائجها وتداعياتها وخاصة الحظر العربي لتصدير النفط، والتأهب النووي الذي أعلنته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومن ثم الاتفاق المشترك بينهما على الدعوة إلى مؤتمر جنيف في نهاية عام 1973م[4].

عقد مؤتمر جنيف في 21 ديسمبر 1973 وتم الاتفاق على فصل بين القوات الاسرائيلية المصرية على جبهة القناة، وأن تبدأ المحادثات لإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[5]، وبذلك بدأت الجهود للتوصل إلى اتفاق التسوية الشاملة، لكن الجهود تعثرت مما أدى إلى ظهور المحادثات السرية بين مصر وإسرائيل، و تم اللقاء السري بينهما في 9 سبتمبر 1977 حضره كل من حسن التهامي[6] وموشي ديان[7] في المغرب بترتيب من الملك حسن الثاني[8]، وهذه المفاوضات تدل على رغبة الرئيس السادات في كسر الجمود السياسي وعدم الاستسلام لسياسة اللاحرب واللاسلم حتى لو تطلب الأمر المجازفة بالتحرك منفردا صوب تحقيق أهدافه.

وعلى إثر ذلك قام الرئيس أنور السادات بزيارة إسرائيل بناء على دعوة من حكومتها في 19 نوفمبر 1977، وأجريت عدة مباحثات مع الجانب الإسرائيلي[9]، وفي اليوم التالي ألقى الرئيس أنور السادات خطابه في الكنيست الإسرائيلي عبر فيه عن استعداده لعقد تسوية سلمية شاملة وجاء فيه:" لم أجئ إليكم

اليوم لكي أعقد اتفاقا منفردا بين مصر وإسرائيل. هذا ليس واردا في سياسة مصر، فليست المشكلة هي مصر وإسرائيل، وأي سلام منفرد بين مصر وإسرائيل، أو بين دولة من دول المواجهة مع إسرائيل، فإنه لن يقيم السلام الدائم في المنطقة كلها، بل أكثر من ذلك، فإنه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة كلها وإسرائيل، بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية، فإن ذلك لن يحقق أبدا السلام الدائم العادل، الذي يلح العالم كله اليوم عليه".[10] وهكذا كانت زيارة السادات إلى القدس بمثابة الانتقال من مرحلة التفاوض السري إلى مرحلة التفاوض العلني، وتعتبر هذه الخطوة الاعلان غير المباشر والاعتراف بإسرائيل من أجل التوصل إلى سلام في المنطقة، وكذلك تعتبر صيغة رسمية لتطبيع العلاقات بين الطرفين.

لقد تولت الولايات المتحدة مسؤولية تحقيق السلام في المنطقة، وبقيت مستمرة في عهد الرئيس كارتر، فعندما تولى رئاسة الجمهورية في عام 1977م قرر أن يعالج الوضع في الشرق الأوسط، وعلى إثر ذلك استقبل الرئيس كارتر السادات في كامب ديفيد في الأسبوع الأول من فيفري 1978، وناقش معه وثيقة للحل من تسع نقاط[11]، لكن الأمور حتى النصف الأول من هذا العام كانت تتطور ببطيء، ما دفع الرئيس السادات إلى اعتماد تكتيك الذهاب إلى حافة الهاوية ملمحا بإلغاء المباحثات مع إسرائيل[12].

عندما لاحظ الرئيس كارتر محاولة تردد مصر بين المضي في المبادرة والعودة إلى مكانها الطبيعي بادر بكل ثقله لإنجاح المحادثات بين الطرفين، فدعا كل من بيغن والسادات لحضور مؤتمر قمة في منتجع كامب ديفيد في واشنطن في 5 سبتمبر1978م[13]، وهكذا بدأت عمليا مفاوضات كامب ديفيد المغلقة واستمرت في أجواء المساومات العاصفة[14].

وفي كامب ديفيد قدم الرئيس السادات مشروعه الذي يستند إلى قرار مجلس الامن 242 ويتألف هذا المشروع من ست نقاط اساسية وهي :

1- الحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط يقتضي حل المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها على أساس حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.
2- تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، يقرر الشعب الفلسطيني بعدها مستقبله.
3- اشراك مصر والأردن واسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني وبمشاركة الأمم المتحدة للاتفاق على تفاصيل النظام الانتقالي، وتحديد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي وبحث ترتيبات الأمن المتبادلة لجميع الأطراف المعنية خلال الفترة الانتقالية وبعدها. وتنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وأية مسائل أخرى.
4- انسحاب إسرائيل من كل الأراضي الضفة الغربية وغزة والقدس التي تم احتلالها منذ عام 1967م وإزالة المستوطنات.
5- إنهاء الحكم العسكري في بداية الفترة الانتقالية على أن تتولى مصر الاشراف على قطاع غزة والضفة الغربية بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم انتخابا حرا.
6- تضمن مصر والأردن ترتيبات الأمن التي يتم الاتفاق عليها[15].

رفض بيغن المشروع رفضا تاما، فنظر للأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م، على أنها أراضي مهمة لدى إسرائيل لأغراض دفاعية، ولا يمكن التخلي عنها[16]، ورفض أن تطرح قضية القدس على مائدة التفاوض، فعند اقتراح الوفد الأمريكي إصدار رسالة منه تتضمن أن ضم القدس الشرقية غير شرعي، قال بيغن: "إذا كتبت هذه الرسالة المقترحة فسوف نحزم حقائبنا، ونعود إلى الوطن دون أية كلمة"[17].وأمام تعنت وتشدد بيغن وعدم تنازل السادات وخوف الرئيس الأمريكي من فشل قمة كامب ديفيد خاصة أمام عزم السادات مغادرة كامب ديفيد، اضطر كارتر إلى ممارسة الضغوطات والتهديدات خاصة على الجانب المصري من خلال قطع العلاقات المصرية الأمريكية، وما يترتب عنه من زيادة نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة ومحاولة انهاء وجود السادات في مصر فكان من الرئيس إلا التنازل[18]، ولهذا قامت الولايات الأمريكية بصياغة مشروع يتناسب مع المواقف الإسرائيلية، حيث اقتصر المشروع على حل منفرد بين مصر وإسرائيل، مع احتفاظ إسرائيل بالسيادة على الضفة الغربية والقدس[19].وهكذا بعد اثني عشر يوما من

المحادثات أي في 17 سبتمبر وقعت الأطراف الثلاث مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على اتفاقية كامب ديفيد.

2.2 نصوص اتفاقات كامب ديفيد:

انتهت محادثات كامب ديفيد بتوقيع مصر وإسرائيل اتفاقيتي إطار للسلام في الشرق الأوسط يوم 17 سبتمبر 1978[20] وتضمنت وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي[21] حيث نصتا على مايلي:

الوثيقة الأولى: جاءت بعنوان " إطار السلام في الشرق الأوسط" ، ونصت الوثيقة على:" اجتمع محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة في كامب ديفيد من الخامس وحتى السابع عشر من شهر سبتمبر 1978 واتفقوا على إطار العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط، وهم يدعون جميع أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي إلى الانضمام إلى هذا الإطار". وقد شملت الوثيقة على مقدمة توضيحية لتحقيق السلام في المنطقة على أساس ما جاء في قراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338، وقد اتفق الطرفان على العمل كمايلي:

أولا- الضفة الغربية وغزة: يجب أن تشارك مصر وإسرائيل والأردن ومندوبو الشعب الفلسطيني في مفاوضات لتسوية المشكلة الفلسطينية، بكل أشكالها ولفرض تحقيق هذا الهدف، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة يجب أن تستمر على مراحل:

- لغرض ضمان نقل السلطة بصورة سلمية ومنتظمة فقد اتفقت مصر وإسرائيل، بعد أخذ اعتبارات الأمن لجميع الأطراف بنظر الاعتبار، على أن تتخذ ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، لغرض توفير حكم ذاتي كامل للسكان، وبموجب هذه الترتيبات ينسحب الحكم العسكري الإسرائيلي وادارته المدنية حالما يتم انتخاب سلطة للحكم الذاتي، بصورة حرة ومن قبل السكان في هذه المناطق لتحل محل الحكم العسكري وستدعي الحكومة الأردنية للمشاركة في المفاوضات على أسس هذا الإطار، ويجب أن تأخذ هذه الترتيبات الجديدة بنظر الاعتبار مبدأ الحكم الذاتي من قبل السكان في هذه المناطق وكذلك الاعتبارات الأمنية المشروعة للأطراف المعنية.
- تتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة، ويمكن أن تضم وفود مصر والأردن وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة وفلسطينيين آخرين يتم الاتفاق عليهم بصورة مشتركة، وتتفاوض الأطراف على اتفاقية لتحديد السلطات والمسؤوليات لسلطة الحكم الذاتي التي يجب أن تمارسها سلطة الحكم الذاتي التي يجب أن تمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيتم انسحاب للقوات الاسرائيلية المسلحة، كما سيتم بصورة مجددة انتشار القوات الاسرائيلية المتبقية في مناطق أمنية معينة، وستنص هذه الاتفاقية على ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي وعلى صيانة الأمن العام، وستقام قوة للشرطة المحلية قوية يمكن أن تضم مواطنين أردنيين.
- عندما تقام سلطة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتم افتتاحها، تبدأ أمدها خمس سنوات، بأقرب فرصة ممكنة، على أن لا تتأخر عن السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقالية، وستبدأ مفاوضات من أجل تقرير النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها بالجيران ومن أجل التوقيع على معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن والمندوبين المنتخبين من سكان الضفة الغربية وغزة. وستجتمع لجنتان منفصلتان ولكنهما مرتبطتان الواحدة بالأخرى، الأولى تضم مندوبين عن الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتتفق على الوضع النهائي، ويجب أن تقوم هذه المفاوضات على جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وستسوي هذه المفاوضات، من بين الأمور التي سيتم تسويتها، مواقع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية، أن التسوية التي سيتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات يجب أن تعترف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني واحتياجاته العادلة ، وبهذه الطريقة سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم على الشكل التالي:

1.المفاوضات بين مصر وإسرائيل ومندوبي سكان الضفة الغربية وغزة للاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل الموقوفة الأخرى بانتهاء الفترة الانتقالية.

2.عرض اتفاقيتهم للتصويت عليها من قبل المندوبين المنتخبين للسكان في الضفة الغربية وغزة.

3.تمكين المندوبين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من تقرير كيفية حكم نفسهم بشكل ينسجم مع هذه الاتفاقية.

4.المشاركة كما ذكر أعلاه، في أعمال لجنة التفاوض من أجل معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

5.يجب اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية ووضع النصوص اللازمة لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما

بعدها ولغرض المعاونة على توفير مثل هذا الأمن، تقام قوة للشرطة المحلية من قبل سلطة الحكم الذاتي، وتضم هذه القوة أفراد من سكان الضفة الغربية وغزة، وستحافظ قوة الشرطة هذه على اتصال مستمر بشأن شؤون الأمن الداخلي مع الضباط المعنيين من قبل إسرائيل والأردن ومصر.

6.يشكل مندوبو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي خلال فترة الانتقال، لجنة مستمرة تتخذ قراراتها بالاتفاق حول موضوع دخول أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967م، بالإضافة إلى إجراءات ضرورية للحيلولة دون وقوع أعمال الفوضى والشغب، ويمكن لهذه اللجنة أن تعالج قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

7.تعمل مصر وإسرائيل سوية وبالتعاون مع أطراف معينة أخرى على اتخاذ اجراءات متفق عليها من أجل تنفيذ القرار الخاص بمشكلة اللاجئين.

ثانيا-مصر وإسرائيل:

- تتعهد مصر وإسرائيل بأن لا تلجأ الى التهديد أو إلى استخدام القوة لتسوية النزاعات، ويجب حل النزاعات بوسائل سلمية بموجب نصوص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.
- لقد اتفق الطرفان، من أجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بإيمان صادق، بهدف التوقيع، خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على هذا الإطار، على معاهدة سلام بينهما ، بينما يدعوان الأطراف الأخرى في النزاع إلى المضي في وقت واحد، في طريق التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة، بغية تحقيق سلام شامل في المنطقة، ويكون إطار التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل أساسا للمفاوضات بينهما ويتفق الطرفان على كيفية تنفيذ التزاماتها بموجب هذه المعاهدة مع الجدول الزمني لذلك.

الوثيقة الثانية: جاءت بعنوان " إطار الاتفاق على معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر"، وكان نص الوثيقة " وافقت اسرائيل ومصر، لغرض تحقيق السلام بينهما، على إجراء مفاوضات- بنية حسنة- بهدف التوقيع على معاهدة سلام بينهما خلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الاطار" وتم الاتفاق على:

- أن تجرى المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، وفي موقع أو مواقع يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة.
- أن تطبق جميع مبادئ القرار رقم 242 في تسوية النزاع بين إسرائيل ومصر.
- أن تنفذ شروط معاهدة السلام خلال سنتين، أو ثلاث سنوات بعد التوقيع على المعاهدة، إلا إذا اتفق الطرفان على ترتيب آخر.

وقد تم الاتفاق بين الطرفين على مايلي:

1- ممارسة مصر كامل السيادة حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين الانتداب.
2- انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من سيناء.
3- استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش، ورفح، ورأس النقب، وشرم الشيخ لأغراض مدنية فقط، بما في ذلك احتمال استخدامها لأغراض تجارية لجميع الدول.
4- حق السفن الإسرائيلية في حرية المرور عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس ميثاق القسطنطنية لعام 1888م الذي يسري على جميع الدول، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لكل الدول لممارسة الملاحة البحرية والجوية فيهما بحرية وبحيث لا يمكن عرقلتها أو وقفها.
5- مرابطة قوات عسكرية في بعض المناطق، وبعد فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة شهور من توقيع معاهدة السلام، تنسحب جميع القوات الإسرائيلية إلى الشرق من نقطة شرقي العريش ورأس محمد[22].

وهكذا نصت الاتفاقية على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين على ترتيبات أمن تستهدف حماية وتعزيز أمن إسرائيل، وبالنسبة للفلسطينيين هذه الاتفاقية تقضي بأن تكون لهم الفرصة لتقرير الكيفية التي يرغبون بها لحكم أنفسهم من خلال حكم ذاتي وحكومة ذاتية تستمر لفترة انتقالية أقصاها خمس سنوات، كما تنص على انسحاب اسرائيل من سيناء وعلى اقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل[23].

2.3 دراسة وتحليل نصوص اتفاقية كامب ديفيد1978:

من خلال عنوان الوثيقة الثانية يبدو بوضوح أن الحديث يدور حول اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل ومنفصل عن الوثيقة الأولى حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ومنفصل بالطبع عن سائر أطراف النزاع الإسرائيلي العربي سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تؤكد بنوده على إقامة علاقات مصرية

إسرائيلية وهذا يعني سلخ مصر عن الدول العربية الأخرى وخصوصا تلك التي تناضل من أجل تحرير أراضيها ويعني أيضا انسحاب مصر من النضال العربي المشترك لإعادة الأراضي المحتلة الأخرى[24]، وهكذا أدت اتفاقية كامب ديفيد إلى خروج مصر من الاجماع العربي وذلك وفقا لمقررات الجامعة العربية عام 1950، التي جاء فيها:" لا يجوز لأية دولة من جامعة الدول العربية أن تتفاوض في عقد صلح أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة 18 من ميثاقها"، كم يعتبر ذلك خروجا عن مقررات قمة الخرطوم عام 1967م، والتي أكدت على مايلي:" لا للتفاوض مع إسرائيل، لا للصلح معها، ولا للاعتراف بها، ودعم التمسك بحق الشعب الفلسطيني"[25].

ويفهم من عنوان الوثيقة الأولى " إطار السلام في الشرق الاوسط" أنها تتحدث عن السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة ويشمل السلام حل القضية الأساسية في النزاع –القضية الفلسطينية –حلا عادلا وثابتا يضمن تحقيق مطامح الشعب الفلسطيني واحقاق حقوقه العادلة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وتحرير جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م[26]، وهنا تكون فلسطين قد حققت عدة مكاسب من الاتفاقية من خلال انهاء الحكم العسكري والادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف اقامة أية مستعمرات جديدة في الضفة والقطاع والمشاركة في المفاوضات الخاصة بمستقبل الضفة والقدس واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين، بالإضافة إلى تطبيق القرار 242 وعودة النازحين[27] ولكن بنود الاتفاقية جاءت عكس ذلك ويتضح ذلك في مايلي:

- استبعدت الوثيقة منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الطرف الأساسي في هذا النزاع لأنها تمثل الشعب الفلسطيني وتقود نضاله المرير من أجل العودة والاستقلال، كما يستبعدون قيام الدولة الفلسطينية وهو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية[28].
- إن قرارات اتفاقية كامب ديفيد في غياب ممثلين فلسطينيين ودون احترام الرغبات المعروفة للشعب الفلسطيني وحقوقه المعترف بها كونيا تعتبر تسوية مفروضة فالشعب الفلسطيني بذلك يواجه قرارات جوهرية حول مصيره دون مشاركته، أو معرفته أو موافقته ومن هذه الناحية نتذكر ما أعلن عنه السادات في خطابه الافتتاحي في الجلسة الثالثة عشرة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني حيث قال:" إن الشعب الفلسطيني هو صاحب القرار في كل ما يتعلق بمصيره وقضيته، وليس لأحد كائنا ما كان، أن يمارس عليه وصايته أو يفرض عليه رأيه، لأن القرار إذا لم يكن نابعا من إرادة حرة يكون مفتقرا الى أهم مقوماته، ونحن هنا من مصر نصر على أن تظل الإرادة الفلسطينية حرة مستقلة بعيدة عن أي قيد أو تدخل، كما أننا نصر على احترام ما صدر عن هذه الإرادة من قرارات وفي مقدمتها اختيار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا ومدافعا عن حقوقه ومصالحه[29].
- لقد حصرت الوثيقة منذ البداية المشكلة الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا تناقض حتى مع النص الهزيل الذي جاء في القرار242، وفيه إلغاء كامل للنصوص اللاحقة التي اعتبرت قضية فلسطين جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وفيه تجاوز لكل القرارات والمواثيق العربية[30].
- إن اطار كامب ديفيد يقسم الشعب الفلسطيني إلى فئات منفصلة ويعرض صيغا مختلفة لمعالجة الحالات الخاصة بكل منها، وهو يضع سكان الضفة الغربية وغزة في فئة خاصة، ويركز الانتباه عليهم، ثم يأخذ علما بجماعة أخرى من الفلسطينيين، يتألفون من الذين شردوا في الضفة الغربية وغزة في 1967، وأخيرا يشير بصورة غير دقيقة إلى مشكلة اللاجئين، إلا أنه تجدر الاشارة إلى إطار كامب ديفيد لا يشير على الاطلاق إلى ثلاث فئات أخرى : الفلسطينيين الذين شردوا في 1948 ولكنهم لم يسجلوا أنفسهم مع الأونروا كلاجئين والفلسطينيين في إسرائيل، وهكذا كان غرض اتفاقيات كامب ديفيد إنهاء وحدة الشعب الفلسطيني، بصورة تامة ودائمة.[31]
- تتحدث الوثيقة عن مندوبي الشعب الفلسطيني ، وحين تفسر لنا معنى ذلك نكتشف أن هؤلاء المندوبين هم: " سلطة الإدارة الذاتية التي ينتخبها السكان بصورة حرة"، والمقصود هم الناس الذين يقبلون بالإدارة الذاتية ، ويرشحون أنفسهم لقيادتها ، ويعني ذلك أن الشعب الفلسطيني في نظر هؤلاء هو سكان المناطق المحتلة الذين يشكلون حوالي 30% من الشعب الفلسطيني والباقي يعيش معظمه في الدول العربية المختلفة، المهم أن معظم سكان المناطق المحتلة يعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي الوحيد ويرفضون مشروع الإدارة الذاتية[32].
- إن مشروع الحكم الذاتي من خلال الاتفاق لا يتعدى سوى ممارسة السكان في الضفة والغربية وقطاع غزة لإدارتهم الداخلية، لكن السيطرة الكلية ستكون للاحتلال الإسرائيلي، كذلك فالإدارة الذاتية غير مستقلة، فهي مستمدة من سلطة

الاحتلال، وهذا اعتراف صريح وواضح من السادات بشرعية الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة[33].

- كانت الاتفاقية خالية من أي إشارة لمدينة القدس[34] وهو يشكل خروجا سافرا على القرارات العربية والدولية، وتحديا لحقوق الشعب الفلسطيني فيها، فمصر تعتبرها جزءا من الأراضي المحتلة ينطبق عليها ما ينطبق على هذه الأراضي من حلول جاءت بها الوثيقة، وإسرائيل تعتبرها قانونيا عاصمة دائمة لدولة إسرائيل[35]، وهذا يشكل اعتراف ضمني بأنها عاصمة إسرائيل.
- إن الاعتبارات الأمنية التي يتحدث عنها الاتفاق فتتلخص في الحيلولة دون وقوع أعمال الفوضى وتوفير الأمن على الحدود، ويعني ذلك القيام بقمع المعارضة للاحتلال في ثوبه الجديد من ناحية والقيام بتصفية المقاومة الفلسطينية في الداخل والخارج.
- لم تتطرق الوثيقة إلى حق الفلسطينيين المطرودين من ديارهم في العودة دون قيود، وهو حق اعترفت لهم به الأمم المتحدة منذ قرارها رقم 193لعم 1948 وحتى الآن[36].

3. المواقف الفلسطينية من اتفاقية كامب ديفيد:

لقد أثار الاتفاق الانفرادي الاستسلامي الذي توصل إليه السادات مع بيغن بمباركة كارتر وضغوطه، والذي يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية موجة غضب عارمة على المستويين الشعبي والرسمي في المناطق المحتلة وكانت المواقف على النحو التالي:

1.3. موقف الشعب الفلسطيني:

مع الاعلان الرسمي على اتفاقي كامب ديفيد انتفض سكان المناطق المحتلة غضبا على هذا الاتفاق فأعلنت مدينة رام الله الإضراب العام يوم 18 سبتمبر1978[37]، كما قامت إضرابات ومظاهرات صاخبة واعتصامات في 20 سبتمبر في نابلس والبيرة والخليل والقدس وجنين وبيت لحم، كما استجابت جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة لنداء منظمة التحرير الفلسطينية ، فأعربت بانتفاضتها الشعبية عن رفضها الحاسم لاتفاقي التآمر في كامب ديفيد مؤكدة رفضها لكل أشكال الاحتلال من إدارة ذاتية وغيرها، واصرارها على التحرر والاستقلال التام في أرض الوطن بالرغم من اجراءات القمع المشددة وحملة الاعتقالات الواسعة وتعبئة مدن المناطق بجنود الاحتلال بحجة الاحتياطات الامنية[38].

ففي نابلس مثلا دام الإضراب الشامل يومي 20و21 من سبتمبر، وحين توزع جنود الاحتلال ليلزموا اصحاب المحلات التجارية على فتحها نزلت الجماهير في مظاهرات شعبية ضخمة رفعوا من خلالها الشعارات الوطنية المطالبة بإزالة الاحتلال الإسرائيلي وهتفوا:" نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية" " لا للإدارة الذاتية" و " الموت للخونة" و "السادات ليس من"، وغيرها من الشعارات، وقام المتظاهرون بحرق الاطارات القديمة وإقامة الحواجز في الشوارع لمنع وصول قوات الاحتلال التي جاءت بإعداد كبيرة لقمع المظاهرات[39].

كما تجددت الإضرابات والتظاهرات وغطت مدن المناطق المحتلة استجابة لنداء المؤتمر الوطني في القدس، كما صدرت ردود فعل من قبل رؤساء البلديات والمجالس المحلية، عبرت عن الرفض المطلق لاتفاقية كامب ديفيد مثل تصريح رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة لهودا ليطاني جاء فيه:" إن الإصبع الممدودة نحونا، تأتي لخنقنا، وليس لمنحنا الحرية والوطن والحقوق، اسأل رجل الشارع إذا كنت لا تصدقني الكل يجمعون على رأي واحد: التسوية بين مصر وإسرائيل تمت على حساب الفلسطيني، على حساب الضعيف"[40].

وقد عبرت جماهير المناطق المحتلة عن موقفها تجاه مشروع الإدارة الذاتية في سلسلة المؤتمرات الوطنية المتتالية التي عقدت في أماكن متعددة من الضفة الغربية وغزة[41]، كان من بين المؤتمرات مؤتمر حيفا في 30 سبتمبر وحضره رؤساء وأعضاء البلديات والمجالس المحلية، والنقابات، والأندية، وعدد من الشخصيات الوطنية، أسفرت عن صدور بيان يدين فيه نتائج كامب ديفيد التي اعتبرها المؤتمر تصعيدا النهج الاستسلامي الساداتي والتي استهدفت الشعب الفلسطيني، وقد عقد أيضا مؤتمر القدس في الأول من أكتوبر الذي رفض وعارض اتفاقيات كامب ديفيد بجميع تفسيراتها ووثائقها جملة وتفصيلا[42]، وكان آخر المؤتمرات الجماهيرية في نابلس ورام الله، ففي 7 نوفمبر عقد المؤتمر في كلية نابلس اشترك فيه قرابة خمسة آلاف شخص على رأسهم رؤساء البلديات والمجالس المحلية، وممثلون عن الطوائف الروحية والاتحادات المهنية والعمالية، كما اشترك فيه مندوبون في قطاع غزة، وقد هاجم المؤتمرون بشدة اتفاقيات كامب ديفيد، وشنوا هجوما عنيفا على الرئيس السادات الذي وصف

في المؤتمر ولقب بـ" بلفور الجديد"، كذلك تردد في المؤتمر عبارات اعتبرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بمثابة مؤشر لموقف الفلسطيني نحو التصلب مثل عبارة " العودة الى يافا وحيفا"[43].

2.3 موقف منظمة التحرير الفلسطينية:

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن اتفاق كامب ديفيد يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948وما سعت إليه الصهيونية والإمبريالية الأمريكية طوال ثلاثين عاما، قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية، وقد أكدت المنظمة على أن اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناحيم بيغن الذي طرحه في خطاب الكنيست، الذي يؤكد اصرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء والتفريط بالقدس، وعلى إثر ذلك تؤكد أيضا المنظمة تصميم شعبها على مجابهة هذه المؤامرة واحباطها حيث جاء في بيانها : " إن شعبنا الذي يقف الآن موحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، يؤكد مرة أخرى انه لا يمكن ان يساوم وأن يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي أو أي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة إلى وطنه وبناء دولته المستقلة، إن أربعة ملايين فلسطيني ومعهم كل القوى الوطنية لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصير الشعب الفلسطيني في إطار خيانة كامب ديفيد، ولا يمكن للسادات وحلفائها أن يفرضوا إرادتهم على شعبنا العظيم وأمتنا الباسلة"[44].

ولقد دعت منظمة التحرير الفلسطينية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفي سائر مناطق الشتات إلى إعلان غضبه وتصديه الحازم لهذه المؤامرة إلى إضراب عام يوم 20سبتمبر 1978 تعبيرا عن إرادته التي لا تلين والتفافه حول ثورته، وإلى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامرة، كما حذرت كل الأصوات المشبوهة التي تحاول أن تجد لنفسها مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد، ودعت أيضا المنظمة الأطراف المعادية للمشروع للتوحد والتكاثف وانتهاج سياسة جادة وحازمة من خلال وضع الطاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية وامكانيات الجماهير العربية لحماية حركة التحرر العربية من المخطط الذي يرسمه التحالف المعادي[45].

3.3 موقف الفصائل الفلسطينية:

لقد أكدت اللجنة المركزية لحركة فتح[46] موقفها الثابت المعلن من اتفاق كامب ديفيد ونتائجه بالرفض المطلق له وللمخططات التي وضعت لتمرير الحل الاستسلامي على الأمة العربية وشعبها، ودعت كل جماهير الأراضي المحتلة برفض الحكم الذاتي باعتباره تكريسا للاحتلال الصهيوني وبديلا لحق تقرير المصير وحقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة، ومقاطعة الانتخابات الشكلية المزمع تنفيذها للخروج بممثلين عن الشعب الفلسطيني لا يمثلون إرادته وطموحاته الوطنية، بل ليكونوا أدوات صهيونية في التوقيع على تصفية القضية الفلسطينية، كما دعت الجماهير الى رفض كل أشكال التعامل مع العدو الصهيوني تحت مظلة نتائج كامب ديفيد، وطالبت كل الفصائل الفلسطينية بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية الصلبة داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي من شأنها سد أي ثغرة ينفذون من خلالها مخططاتهم وأهدافهم من الاتفاق[47].

اعتبرت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية[48] – قوات الصاعقة- ان اتفاق كامب هو استهتار بقضية فلسطين وبكرامة الأمة العربية، وهي تخدم في جملتها وتفاصيلها أغراض العدو ومخططاته، كما ترفض مشروع الحكم الذاتي وتدين أصحابه وتعتبر من يقبل بذلك من الأعداء المباشرين وستقاتلهم كما ستقاتل العدو نفسه[49]، وجاء في بيانها " نحن الذين رفضنا الاستسلام بعد نكبة 11948 ورفضنا الاستسلام بعد هزيمة 1967...نعلن أننا اليوم أمضى عزما وأشد تصميما على متابعة طريق الثورة والكفاح المسلح الى أن تتحقق كامل أهداف شعبنا المشروعة في استعادة الحقوق الوطنية، في تحرير الأرض والعودة الكريمة إلى الوطن، وممارسة حق تقرير المصير بطرق تامة وإقامة الدولة الفلسطينية الكاملة والاستقلال والسيادة[50].

كما رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[51] اتفاق كامب ديفيد واعتبرت ما قام به السادات خيانة بحق الجماهير العربية في مصر وفلسطين وهو تفريط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتصميم على المشاركة في ضرب حركة التحرر

تنفيذا لمخططات التصفية الامبريالية الصهيونية، وبموجب ذلك دعت الجبهة للانتفاض على الخيانة والاستسلام، فدعت الجماهير المصرية للثورة وتحطيم النظام العميل الذي ارتكب الخيانة العظمى بحق مصر وفلسطين وكل الوطن العربي، ودعت الجماهير الفلسطينية للانتفاض على كل موقف مساوم أو متراجع وإلى العمل على رص الصفوف من أجل الاستمرار في المعركة طويلة الأمد "معركة التحرير"[52].

وقد أكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين[53] أن الاتفاقيات التي توصل إليها مؤتمر كامب ديفيد تجاوزت في أثارها السلبية حدود الصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل، وحدود التخلي المصري عن قضية الشعب الفلسطيني وبلغت وضع إطار جديد تصفوي استسلامي بشكل كامل لحل المسألة الفلسطينية على قاعدة المطالب الإسرائيلية الليكودية والالتزام المصري الأمريكي بهذه الشروط الإسرائيلية، وقد فسرت الجبهة أن تنفيذ مشروع الحكم الذاتي سيتم عن طريق التصفية المادية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللخط السوري المعارض للاستسلام في المرحلة الراهنة، كما ستستغل القوى الانعزالية الفاشية في لبنان أداتها الرئيسية لبدء الصراع الذي يستهدف إزالة وإضعاف هذه العقبات بما يفتح المجال لتوسيع دائرة التسوية والتحاق النظام الأردني بها دون أن يخشى هذا النظام من ردود الفعل الشعبية والعربية الناجمة عن الموقف الفلسطيني والسوري وجبهة الصمود، لذا تطالب الجبهة بضرورة توحيد الموقف الفلسطيني وتوطيد العلاقات الكفاحية الاستراتيجية بين الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة والحركة الوطنية التقدمية والقومية اللبنانية من جهة للتصدي لهذا الاتفاق واحباطه[54].

وقد اعتبرت جبهة النضال الفلسطيني[55] أن توقيع اتفاق كامب ديفيد خيانة كبرى تأتي في سياق الهجمة الإمبريالية الشرسة لترتيب أوضاع المنطقة العربية عامة وتصفية القضية الفلسطينية خاصة، وضمان أمن إسرائيل من قبل الولايات المتحدة التي تسعى في سبيل سيطرتها على المنطقة ضرب الحركات التحررية، لذلك طالبت أيضا بالرد العملي الحازم بكافة الأساليب والوسائل على الصعيدين الفلسطيني والعربي لإسقاط نظام السادات وإحباط جميع المخططات والمؤامرات المعادية التي تستهدف صمود ونضال الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وطالب الدول العربية بفتح أراضيها لممارسة نشاطها المسلح[56].

وهكذا لاقت اتفاقية كامب ديفيد معارضة ورفضا في الأواسط الفلسطينية الشعبية والرسمية، حيث شهد الشارع الفلسطيني احتجاجات وتظاهرات واضطرابات، واعتبروا اتفاقية كامب ديفيد خيانة عظمى وتصفية للقضية الفلسطينية، كما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وسائر الفصائل الفلسطينية اتفاقي كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي واعتبرته استسلاما كاملا جاء لتحقيق أهداف وخطط الصهيونية في القضاء على المقاومة الفلسطينية والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والثابتة في تقرير مصيره واقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس لذا دعت للتوحد والانتفاض وممارسة العمل المسلح

4-انعكاسات وتداعيات اتفاقية كامب ديفيد:

كانت من أخطر نتائج اتفاقية كامب ديفيد هو الاعتراف بدولة إسرائيل وسيادتها وبأن حدودها لاتنتهك، وأكثر من ذلك فقد تعهدت مصر بعدم تهديد إسرائيل بالحرب وتسوية كافة النزاعات بالطرق السلمية وهذا يعني إقرار بحق الصهاينة في أرض فلسطين[57]، كما حذت حذوها بعض الأقطار العربية التي طرحت عدة مبادرات ومشاريع قد تختلف في الاسم والتفاصيل، ولكنها اتفقت على هدف واحد وهو التفريط في فلسطين والاعتراف بإسرائيل والانحناء أمامها، وكانت كلها تنازلات تستمد مشروعيتها من مشروعية كامب ديفيد[58]، ولاننسى كذلك اعتراف م ت ف بإسرائيل من خلال اتفاق أوسلو عام 1993م الذي جاء بصيغة كامب ديفيد.

ويمكن القول أن إسرائيل حققت هدفها من الاتفاقية فعقد سلام منفرد مع مصر يعني أن مصر ستكون خارج إطار العالم العربي، وأن العرب سوف يكونون بدون مصر بخروجها من أروقة الجامعة العربية، فقد كانت مصر الطرف الأساسي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وفي علاقات العرب الدولية، فمصر كانت أيضا المؤيد الرئيسي في العالم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومساندها الأساسي في إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني[59]، وإخراج مصر من حلبة الصراع،

وعقدها للصلح ، وإقامتها لعلاقات مع إسرائيل، سيوفر للأخيرة الظروف الموضوعية المناسبة التي ستمكنها من أن تجعل الترجمة العملية الوحيدة لمشروع الحكم الذاتي هو ابتلاع الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي مسألة لا تخضع لاعتبارات ايديولوجية أو صهيونية، بل تقف في طريقها مصلحة صهيونية لأن إسرائيل حريصة على أن تدمج المناطق بأقل ثمن ممكن[60]، ويمكن القول أن خروج مصر من حلبة الصراع أدى إلى فقدان القضية الفلسطينية لأهم دول المواجهة مع إسرائيل وبالتالي فقدان الحل العسكري للقضية الفلسطينية.

وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بعد اتفاقية كامب ديفيد عن تكثيف برنامج الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وصعدت من مصادرة الأراضي كتعويض عن الوتيرة الاستيطانية التي خمدت تماما في الأراضي المصرية، وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية في 31 أكتوبر 1978 مبلغ 600 مليون ليرة لتوطين 600 عائلة يهودية في مستوطنات الضفة والجولان، كما وضعت خطتين استيطانيتين لتهويد أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 التي تهدف إلى إقامة 84 مستوطنة في الضفة الغربية[61]، ونتيجة لذلك أقيمت ست مستوطنات في الضفة الغربية في جوان 1979م[62]، وهذا كله بسبب خلو الاتفاقية من نص يحرم إنشاء المستوطنات اليهودية أو تعزيز المستوطنات القائمة خلال الفترة الانتقالية وقد أشرنا إليه سابقا.

وكان من نتائج اتفاقية كامب ديفيد أن شهدت المناطق المحتلة، تحديدا أكثر وضوحا في المواقف، مشفوعا بتخوفات المرحلة الجديدة، فقد غدا الموقف العام للفلسطينيين موحدا بعد أن غابت تحت وطأة وخطورة الحدث وجوه فريق الولاء المزدوج، وفريق الولاء لسلطات الاحتلال، وانصهرت جميع الشرائح الاجتماعية والتيارات السياسية المختلفة في موقف موحد ضد اتفاقية كامب ديفيد، ومع م ت ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأخذت المواقف تسير في اتجاه جديد ضمن الموقف العام الواحد المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية خلافا لما كان عليه الوضع سابقا[63]، ونتيجة لذلك قامت إسرائيل باتباع سياسة لمواجهة المعارضة الفلسطينية من خلال استخدام سياسة القبضة الحديدية وهنا سعت للتخلص نهائيا من منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الهجوم على أكبر معاقلها في لبنان[64].

وهكذا جاء غزو لبنان عام 1982م في مسار تسوية كامب ديفيد فالحرب الاسرائيلية على الفلسطينيين في لبنان لم تكن لتحديد المقاتلين الفلسطينيين في لبنان أو لكيفية خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، بل كانت على أساس رغبة إسرائيل في القضاء على أي تجمع فلسطيني منظم قد يشارك مستقبلا في عملية السلام التي بدأت في كامب ديفيد، فكان هدف إسرائيل يرتكز على هدم البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر عقبة رئيسية في طريق مخطط إسرائيل لحل القضية الفلسطينية على طريقتها الخاصة بما يضمن لها الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة[65]، ومن خلال هذا يعتبر غزو لبنان عام 1982 من تداعيات اتفاقية كامب ديفيد فقد نجحت إسرائيل من خلالها بتوجيه ضربة قاسية للمقاومة وإخراجها من لبنان وإبعادها إلى تونس، الأمر الذي أدى إلى انقسام الحركة الوطنية الفلسطينية ، والأخطر من ذلك توتر العلاقات بعد الخروج من بيروت مع الطرف الوحيد والمقاوم لنهج كامب ديفيد ونقصد بذلك سوريا، وبروز استعدادات حقيقية للتعاطي مع الحلول الأمريكية، الأمر الذي ترجم فيما بعد بزيارة ياسر عرفات للقاهرة مما يعني التقرب من توجهات كامب ديفيد وهذا يعتبر خرقا لمقررات بغداد وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي أدان الاتفاقية[66].

5. خاتمة:

بعد القاء الضوء على ماجاء في اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية، نجد أن اتفاقية كامب ديفيد سقطت لرفضها بالإجماع الفلسطيني كما رفضتها معظم الدول العربية مما أعاق تجسيدها على أرض الواقع، ولكن ترتب عنها انعكاسات أضرت بالقضية الفلسطينية، ومن هنا فقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- إن اتفاقية كامب ديفيد جاءت نتيجة أحداث محلية واقليمية ودولية وكاستجابة للمتغيرات السياسية وموازين القوى.

- جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتحقيق الخطط والأهداف الاسرائيلية المستقبلية في القضاء على المقاومة الفلسطينية وتثبيت أركانها في أرض فلسطين وبموافقة عربية.
- لم تعط اتفاقية كامب ديفيد السيادة المصرية الكاملة على صحراء سيناء ولم تمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في تقرير المصير والعودة وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.
- إن سياسة التسوية المنفردة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات أدت بشكل كبير إلى تهميش منظمة التحرير الفلسطينية، وقد نفذ السادات من خلالها ما كانت تهدف إليه إسرائيل من استبعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية .
- تبين اتفاقية كامب ديفيد رغبة مصر في إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ويظهر ذلك جليا في تنازلاته الحيوية وقبوله بشروط ما جاء فيها.
- أدت الاتفاقية إلى تحجيم القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع في الشرق الأوسط .
- نجحت إسرائيل في توجيه ضربة قوية للعرب من خلال إبعاد مصر عن دائرة الصراع العربي الإسرائيلي وحققت مالم تستطع تحقيقه في حروبها السابقة من خلال تأمين حدوده من الجهة المصرية .
- كانت نتائج الاتفاقية خطيرة على القضية الفلسطينية وذلك باعتراف أكبر دولة عربية – مصر- بإسرائيل واقرارها بملكية الأرض الفلسطينية لليهود.
- لاقت اتفاقية كامب ديفيد معارضة ورفضا لدى الجماهير الفلسطينية، حيث شهد الشارع الفلسطيني احتجاجات وتظاهرات واضطرابات مؤكدة رفضها الحاسم لاتفاق العار ولكل أشكال الاحتلال من إدارة ذاتية وغيره، ومؤكدة كذلك على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.
- رفضت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق كامب ديفيد جملة وتفصيلا لأنه يمثل استسلاما كاملا ومؤامرة خطيرة لتصفية القضية الفلسطينية.
- أجمعت كل الفصائل الفلسطينية على خطورة اتفاق كامب ديفيد الذي يستهدف حركات التحرر العربية، ويتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والعادلة.
- أدت اتفاقية كامب ديفيد إلى تكاثف عملية الاستيطان التي أصبحت من أكثر المشاكل التي تهدد القضية الفلسطينية.
- ساهمت اتفاقية كامب ديفيد في ظهور مبادرات ومشاريع لتسوية القضية الفلسطينية وهي تستمد مشروعيتها من مشروعية كامب ديفيد، وأدت في الأخير إلى عقد كل من مؤتمر مدريد عام 1991م واتفاق اوسلو 1993م الذي يعتبر النسخة المطورة لاتفاقية كامب ديفيد ومن خلاله اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل.

6. قائمة المراجع:

- الكتب:

- أشتية محمد ، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، 2009.

- البرغوثي إياد، العلمانية السياسية والمسألة الدينية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، 2012.

- السادات محمد أنور ، البحث عن الذات قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ط1، 1979.

-السمان نبيل، طريق السلام إلى اسرائيل، دار النهضة العربية، دمشق، دت.

- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، ج 1، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.

- المرعشلي أحمد وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد2، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ط1، 1984.

- الهور منير والموسى طارق، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية1948-1982، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1983 .

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1980،1.

- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1981،1.

- رياض محمود، مذكرات محمود رياض "أمريكا والعرب" ، ج3، دار المستقبل العربي للنشر،ط1، 1986.

- ديان موشي ، ديان يعترف، ترجمة: عزيز عزمي، مركز الدراسات الصحفية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة- مصر، د ت.

- عريقات صائب، السلام على السلام، منشورات البيادر، القدس، 1987.

- عيزرا وايزمن ، الحرب من أجل السلام، ترجمة غاوي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 2015.

- شكري محمد عزيز ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، مج6، بيروت، ط1، 1990.
- كامل محمد ابراهيم ، السلام الضائع، كتاب الأهالي، مصر ، جانفي 1987 .
- كامل رشاد ، السادات المبادرة والمنصة، سوزان للنشر، 1994.
- وافي أحمد، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1990.
-Fred Jon Khouri, The Arab-Israeli Dilemma, Syracuse University Press, Syracuse, New York, print3, 1985..
- Fayez sayegh, Camp David and Palestine, Minstry of foreign, Affairs, New york , 1978.
-William Cleveland et Martin Bunton, A History of the modern middle East, published by Westview press, 2009..

- الرسائل العلمية:

- الحجازي أكرم ، الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة في الداخل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى،1999م، ص138

-الشيخ خالد خليل، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر1988-2012، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة،2013.

-مطر زياد ، اتفاقية كامب ديفيد المصرية –الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية1978-1993، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012

- الجرائد والمجلات:

- جريدة الاتحاد، العدد35/38، 22 سبتمبر1978، والعدد35/37، 19سبتمبر1978.

-جريدة الأهرام، السنة 104، العدد33520، 19 سبتمبر1978.

- مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، العدد84و85، نوفمبر/ديسمبر1978.

- مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت، العدد86، جانفي1979.

- عدنان سلمى وآخرون" اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية وموقف دول الخليج منها1975-1982"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز دراسات الخليج العربي، العدد37،البصرة، 2012.

- مواقع الانترنت:

www//ar. M.wikipedia. irg/wiki.

7. هوامش:

[1] - أنور السادات: عسكري مصري ولد في قرية ميت أبو الكوم في دلتا بمصر عام 1918، انضم إلى تشكيل الضباط الأحرار، وشارك في ثورة 23 جويلية1952، تولى مناصب عدة منها الأمين العام للاتحاد الوطني عام 1960م، ورئيسا المجلس الشعب، و أمينا للمؤتمر القومي الإسلامي، وفي عام 1969م أصبح نائبا للرئيس جمال عبد الناصر، وانتخب رئيسا للجمهورية بعد وفاة الأخير. للمزيد انظر: محمد أنور السادات، البحث عن الذات قصة حياتي، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1979م، ص9 ومابعدها.

[2] - مناحيم بيغن: زعيم ارهابي صهيوني، ولد في بريست ليتوفسك ببولندا، تخرج من كلية الحقوق في وارسو، وانضم إلى منظمة بيتار1929 الذي كان هدفها إعداد الشبيبة للهجرة إلى فلسطين، شغل منصب رئيس حزب حيروت الفاشي وتحالف الليكود، وكان القائد السابق لمنظمة الارغون الارهابية، ورئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ جوان 1977، منحت له جائزة نوبل للسلام بعد توقيع اتفاقية السلام الاسرائيلية المصرية "كامب ديفيد" .للمزيد انظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ، ص650-652

[3] - جيمي كارتر: ولد عام في ولاية جورجيا 1924، تخرج من الاكاديمية البحرية وعمل في سلاح البحرية عام 1953، أصبح حاكما لولاية جورجيا عام 1970، والرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية عام 1977-1980. انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، المرجع السابق، ص 22.

[4] - محمد أشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، 2009، ص 39.

[5] - منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية1948-1982، دار الجليل للنشر، عمان، ط1، 1983، ص ص149-150.

[6] - حسن التهامي: ولد عام 1924، يعتبر أ حد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار التي قامت بثورة 1952م ضد نظام الملك فاروق، تقلد عدة مناصب منها نائب رئيس وزراء في مصر، منحه الرئيس السادات في عام 1977 رتبة الفريق الشرفي بالقوات المسلحة تقديرا لدوره في الدفاع عن مدينة القدس، شارك في كل المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية. انظر: www//ar. M.wikipedia. irg/wiki.

[7] - موشي ديان: سياسي عسكري ولد في فلسطين في 4ماي 1915م، وفي عام 1929م انضم إلى التنظيم السري الهجانا، عين عام 1952رئيسا لفرع العمليات في هيئة الأركان، وعين عام 1953م رئيسا لهيئة الأركان في الحرب، وفي عام 1959م تقاعد من الجيش والتحق كطالب منتظم في الجامعة القدس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عاد عام 1967 وتم تعيينه وزيرا للدفاع. للمزيد انظر: موشي ديان، ديان يعترف، ترجمة: عزيز عزمي، مركز الدراسات الصحفية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة- مصر، د ت، ص16-157.

[8] -محمد ابراهيم كامل، السلام الضائع، كتاب الأهالي، مصر ، جانفي 1987 ، ص316.

[9] - رشاد كامل، السادات المبادرة والمنصة، سوزان للنشر، 1994، ص78.

[10] - أنور السادات، المصدر السابق، ص358.

[11] - محمد اشتية، المرجع السابق، ص ص 39-40

[12] - المرجع نفسه، ص40

[13] -سلمى عدنان وآخرون،" اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية وموقف دول الخليج منها1975-1982"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العدد37، 2012 ص172.

[14] - محمد اشتية ، المرجع السابق، ص40

[15] - منير الهور وطارق الموسى، المرجع السابق، ص ص 170-171.

[16] - وايزمن عيزرا، الحرب من أجل السلام، ترجمة غاوي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 2015، ص337.

[17] - المصدر نفسه، ص346.

[18] - محمود رياض، مذكرات محمود رياض "أمريكا والعرب" ، ج3، دار المستقبل العربي للنشر،ط1، 1986، ص 264.

[19] -ا لمصدر نفسه، ص266.

[20] -Fred Jon Khouri, The Arab-Israeli Dilemma, Syracuse University Press, Syracuse, New York, print3, 1985, p407.

[21] - جريدة الأهرام، السنة 104، العدد33520، 1978/9/19، ص5

[22] - الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1978، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1980، ص 415-418.

[23] - جريدة الأهرام ، اللمرجع السابق، ص5

[24] - جريدة الاتحاد،العدد35/38، 22سيتمبر1978، ص3.

[25] - زياد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية –الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية1978-1993، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012، ص59.

[26] جريدة الاتحاد، العدد35/38، سبتمبر 1978، ص3

[27] - جريدة الأهرام، المرجع السابق، ص1

[28] - جريدة الاتحاد، العدد35/38، 22 سبتمبر 1978،،ص3.

[29] - فايز صايغ، كامب ديفيد وفلسطين، شؤون فلسطينية، مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، العدد 85، ديسمبر1978،ص ص 9-10

[30] - فيصل حوراني، "قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد"، العدد 84، نوفمبر 1978، ص 23.

[31] - فايز صايغ، المرجع السابق، ص ص 8--9

[32] - جريدة الاتحاد، العدد35/38، المرجع السابق، ص 3.

[33] -Fayez sayegh, Camp David and Palestine, Minstry of foreign, Affairs, New york , 1978, p23.

[34] -William Cleveland et Martin Bunton, A History of the modern middle East, published byWestview press, 2009, p379.

[35] - محمد عزيز شكري، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثاني ، مج6، ط1، بيروت، 1990، ص29.

[36] - المرجع نفسه، ص29

[37] - جريدة الاتحاد، العدد 35/37، 1978/9/19، ص1.

[38] جريدة الاتحاد، العدد35/38، المرجع السابق، ص1

[39] - المرجع نفسه، ص1

[40] - عبد الحفيظ محارب ،المناطق المحتلة، شؤون فلسطينية ، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، العدد84، نوفمبر1978، ص ص 175-176

[41] - عبد الحفيظ محارب" المناطق المحتلة"، شؤون فلسطينية،ع86، جانفي 1979، ص176

[42] - عبد الحفيظ محارب ،المناطق المحتلة،ع84، المرجع السابق، ص ص 178-179.

[43] - عبد الحفيظ محارب، المناطق المحتلة،ع86، المرجع السابق، ص176

[44] -بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول اتفاق كامب ديفيد يوم 18 /1978/9، الوثائق الفلسطينية لعام 1978، ص422-423

[45] - المصدر نفسه، ص423.

[46] -حركة فتح: تأسست خلايا هذا التيار سرا في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون، وجرى أول لقاء لهذه المجموعات عام 1957 في الكويت بقيادة ياسر عرفات، والذي يعد اللقاء الذي رسم طريق حركة فتح من أجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة ،أعلنت الحركة عن نفسها جزئيا من خلال مجلة

"فلسطيننا" التي بدأت بالظهور في بيروت في أكتوبر عام 1959م للمزيد انظر: خالد خليل الشيخ ، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر1988-2012، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة،2013 ص39.

[47] - بيان اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني فتح حول موقفها من اتفاق كامب ديفيد والتطورات الراهنة ، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، ص 528.

[48] - منظمة طلائع حرب التحرير (الصاعقة): بدأ تأسيس طلائع حرب التحرير في النصف الأول من سنة 1967م، أي قبل الحرب وليس بعدها لما كلفت القيادة القومية شعبة فلسطين للحزب في دمشق باختيار عدد من الرفاق الحزبيين والمواطنين الفلسطينيين والعرب لتدريبهم عسكريا، وكانت الخطوات الأولى في شهر أفريل. وفي ليلة الثامن منه نفذت أولى عملياتها في الأرض المحتلة باسم قوات الصاعقة انظر: أكرم الحجازي، الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة في الداخل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى،1999م، ص138

[49] - بيان منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية- قوات الصاعقة- حول اتفاق كامب ديفيد الوثائق الفلسطينية، لعام 1978، ص ص 481-482

[50] - المصدر نفسه، ص483

[51] - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصيلا أساسيا من فصائل م ت ف ، وهي الفصيل الثاني بعد فتح في هذه المنظمة تأسست في فلسطين في نهاية عام1967م كامتداد لحركة القوميين العرب، حيث اتخذت ثلاث تنظيمات قومية التوجه هي منظمة أبطال العودة، ومنظمة شباب الثأر[51]، وجبهة التحرير الفلسطينية انظر: إياد البرغوثي، العلمانية السياسية والمسألة الدينية، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، رام الله، 2012، ص ص67 - 68.

[52] - بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول اتفاق كامب ديفيد، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، ص ص 426-427.

[53] - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: تأسست في 22 فيفري 1969م كفصيل من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وقد ارتبط تأسيسها بالتحولات اليسارية التي شهدتها حركة التحرير الوطني العربية عامة وحركة القوميين العرب خاصة منذ بداية الستينات وتحديدا بعد انفصال وحدة الجمهورية العربية المتحدة عام 1961م، وقد ركزت الجبهة على الدعاية المباشرة لتحالف ثوري على المستويات القطرية يضم العمال والفلاحين وسائر الكادحين على الساحة الفلسطينية وفي الأقطار العربية للاضطلاع بمسؤولية الثورة الوطنية و الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة و اعتبرت الكفاح المسلح الرافعة الأساسية للثورة انظر: أحمد المرعشلي وآخرون، الموسوعة الفلسطينية ، القسم العام، المجلد2، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.، ص ص11-12.

[54] - حديث صحفي خاص للسيد نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول تقويم نتائج اتفاق كامب ديفيد وواجبات المرحلة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، المصدر السابق،ص465.

[55] - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: تأسست في جويلية عام 1967م بقيادة أبو بهجت غريبة أحد العسكريين الفلسطينيين، أي بعد هزيمة جوان 1967م واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ومؤسسوها الأوائل هم قوميون عرب وبعثيون وبعض الشيوعيين، وكان أول عمل تقوم به هو توزيع أول منشور لها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، تدعو فيه الجماهير إلى رفض الاحتلال ومقاومته. ولأنها ذات طابع سري فقد اكتفت في البداية بالتحريض على النضال السلبي عبر الإضرابات و التظاهرات ومقاطعة العدو، إلا أنها نشأت على خلفية الإيمان بجدوى الكفاح المسلح كضرورة لابد منها لتدمير قوة الخصم باعتماد حرب الشعب طويلة الأمد، وبعد فترة وجيزة نجحت في تنفيذ أولى عملياتها العسكرية في 24 ديسمبر 1967م إثر اتصالات سرية ذات طابع تنظيمي شملت عددا من مدن الضفة الغربية ونتج عنها تشكيل خلايا مسلحة، ولم تلبث أن وسعت من حضورها التنظيمي العسكري باتجاه فلسطين المحتلة عام 1948م ونحو الأردن بداية من سنة 1968م انظر: أحمد المرعشلي وآخرون، المرجع السابق،ص470.

[56] - تصريح الناطق الرسمي لجبهة النضال الفلسطيني حول توقيع المعاهدة المصرية- الاسرائيلية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1979، المصدر السابق، ص 137.

[57] نبيل السمان، طريق السلام إلى إسرائيلي، دار النهضة العربية، دمشق، ص 122.

[58] - علي الدربولي، الحرب الأمريكية على العالم والجبهة العربية، دار التلوين، دمشق، 2007، ص130

[59] - صائب عريقات، السلام على السلام" دراسات في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط1967-1987"،منشورات البيادر، القدس، 1987، ص73.

[60] - حسين أبو نمل،" مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج، شؤون فلسطينية، ع85، ديسمبر1987، المرجع السابق، ص52

[61] - عبد الحفيظ محارب، المناطق المحتلة ع86، المرجع السابق، ص ص 179-180..

[62] - زياد مطر، المرجع السابق، ص181.

[63] - عبد الحفيظ محارب، المرجع السابق، ص176.

[64] - مطر زياد، المرجع السابق، ص ص 180-181.

[65] - صائب عريقات، المصدر السابق، ص97.

[66] - أحمد وافي ، اتفاقيات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي والصراع العربي الاسرائيلي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990، ص398.